

المبحث الثالث عشر شرط سلامة المتن من القوايح لتمام النقد الحديثي

منهج المحدثين معتمد على النظرة التكامليّة في النقد بين النظر في عنصري الرواية من غير اجتزاء، لعلهم بالعلاقة الشرطيّة بين الإسناد والمتن، فكثيراً ما يقرّرون بأنّ صحّة الإسناد لا تستلزم صحّة المتن^(١)، وإن كانت شرطاً لا بدّ له منه؛ كما أنّ استقامة المتن لا تعني بالضرورة صحّة الإسناد، فربّ خبر صحيح المعنى، فصيح المبني، يمنع من نسبته إلى لفظ الشارع وهاء إسناده. ومن هنا نستطيع أن نقول:

(١) انظر «الثكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/١٢٢)، و«الثكت الوفيّة» للبقاعي (١/٢٩١).

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين الإسناد والمتن

إنَّ العلاقةَ بين الإسناد والمتن علاقة تلازم شرطيّ، لا تلازم اطراديّ؛ بمعنى: أنّه يلزم لوجود المشروط وجود الشرط، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ضرورة؛ فصحة السند هنا شرط من شروط صحة الحديث، وصحة المتن مشروط له، وعليه يلزم لصحة المتن صحة السند، وليست صحة السند موجبة لصحة المتن^(١).

فإذا تقرر هذا؛ فإنَّ النظر في السند والمتن معاً أساسٌ لعملية النقد الحديثي عند المتقدمين، إذ لا سبيل إلى الحكم بصحة الحديث، إلّا بعد ثبوت شرطه من الإسناد، وانتفاء المانع من ذلك في المتن؛ وبهذا قد أعطى المحدثون رُكني الخبرِ حقهما من النظر، فلا هم نسبوا إلى الرواة الوهم والخطأ ونحو ذلك لمجرد كون المتن يدلُّ على خلاف رأيٍ لهم مبني على الظن، ولا هم اعتقدوا فيهم العصمة عن الخطأ والنسيان^(٢).

وعلى هذا يُخرَجُ تصوُّرُهم حيالَ ما كان صحيح الإسناد باطل المتن، فإنَّهم لا يحكمون على السند وحده بما يظهر من صحته، لما فيه من إيهام لقبول المتن،

(١) «الفروسيّة» (ص/٢٤٦).

(٢) انظر «توجيه النظر» (١/٢٠٧).

ولكنهم يقرنون مع حكم الإسناد ما يُفيد المنع من قبول مقتضاه في المتن في الغالب، كأن يقولوا: «سَنَدُهُ صَحِيحٌ، والحديث باطل، أو مُنْكَرُ الْمَتْنِ» ونحو هذا من العبارات^(١)، ولا يكتفون بقول: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ» فقط، نظرًا لما عُهِدَ من منهجهم أَنَّ الإمامَ منهم إذا اقْتَصَرَ على ذلك، دَلَّ غَالِبًا على أَنَّهُ لم يَطَّلِعْ على عِلَّةٍ في المتن، فيكون تصحيحًا للحديث كله^(٢).

(١) وأمثلة هذا في مُمارسات المحدثين كثيرة، منها -على سبيل المثال- حديث: «الربا ثلاثة وسبعون باباً، أيسرها أن ينكح الرجل أمه...»، قال فيه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٣/٧): «هذا إسناد صحيح، والمتن منكر...، ولا أعلمه إلا وهماً».

ويقول السخاوي في «فتح المفتي» (١٢١/١): «أوردَ الحاكم في مُستدرِكه غيرَ حديثٍ يحكم على إسناده بالصحة، وعلى المتن بالوهاء، لعلَّته أو شدوذه، إلى غيرهما [يعني النَّسائي والحاكم] من المتقدمين، وكذا من المتأخرين كالمزني، حيث تكرر منه الحكم بصلاحيَّة الإسناد ونكارة المتن».

(٢) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٣٨)، واختار ابن حجر التمييز بين من يُفَرِّق في حكمه بين (إسناد صحيح) و(حديث صحيح)، وبين من يعبر بقوله (إسناد صحيح) عن الحديث كليَّةً سنَدًا ومتنًا، بحسب الاستقراء من حاله، انظر «نُكته على ابن الصلاح» (١١٨-١١٩).

المطلب الثاني

تعليق المحدثين للخبر إذا عارضه ما هو أقوى

قد علمنا قبل أن مدار عمل الثقات قائم على بيان الاختلاف بين روايات الحديث الواحد، فيقارنون متون الطرق بعضها ببعض؛ فبدهي أنهم بهذا المنطق لن يحكموا بصحة الحديث إذا خالفت حديثاً آخر مخالفة حقيقية رواه أرجح، ولا أن يقولوا: كل ذلك صحيح!

بهذا الاعتبار نرى المحدثين كثيراً ما أعلوا حديث الثقة إذا روى ما يخالف رأيه^(١)، أو خلاف الثابت المعروف من السنين المستفيضة؛ كما تراه - مثلاً - في قول أحمد (ت ٢٤١هـ) في حديث أسماء بنت عميس: «تسلي ثلاثاً، ثم افعلي ما

(١) ضعف أحمد بن حنبل وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا الاعتبار، وإن كان لا يخلو هذا المسلك من نظر في بعض الأحيان، إذ قد يكون الراوي حين جاء عنه ما يخالف روايته فقل ذلك لمعارض راجع بلغه، فترك موجب روايته وعمل أو أضى بالراجع، أو يكون لناسخ بلغه؛ وقد يكون نسي ما روى كما قال قتادة في ثنيا الحسن بخلاف روايته في قتل الحر بالبعد.

على أن الصحيح أن هذه الاعتبارات لا تُضعف اعتماد هذا المسلك، لأن الثقات لما اعتمدوه في نقد المتن لم يكن اعتمادهم عليه اعتماداً كلياً، بل تقدم لا يخلو معه من نظر في الأسانيد، ولا يخلو إسناد لمتن. منتقد بهذه العلة - في الغالب - من وجود علة إسنادية توجب ضعفه، من إرسال، أو سماع من مختلط بعد الاختلاط، أو تفرد ممن لا يحتمل تفرده، لكن الشاهد عندنا من إيراد هذا المثال اعتناء المحدثين بالنظر في المتن وما يعارضها أثناء العملية النقدية.

وانظر «الفقيه والمتفقه» (١/٣٧٠)، وشرح علل الترمذي (١/١٥٨)، و«منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» لبشير عمر (٢/٩٣٢).

بَدَأَ لَكَ»: إِنَّهُ «مِنَ الشَّاذِ الْمُطْرَحِ»؛ هذا مع أَنَّهُ يُصَحِّحُ ظَاهِرَ إِسْنَادِهِ! وذلك لمخالفةِ مَتْنِهِ عنده للأحاديثِ الصَّحِيحَةِ الكَثِيرَةِ فِي الإِخْدَادِ^(١).

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّ مُعَارَضَةَ الْحَدِيثِ بِمَا هُوَ أَوْسَعُ دَائِرَةً مِنْ جَنْبِهِ فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ هُوَ مِنْ أَسْسِ عَمَلِ الثَّقَادِ فِي حَكْمِهِمْ عَلَى الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَى تَعْلِيلِ خَبَرٍ لِمَجَرَّدِ مُعَارَضَتِهِ لِمَا هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ وَأَشْهَرُ، مَعَ كَوْنِ هَذَا كُلِّهِ فِي نِطَاقِ إِخْبَارِيٍّ وَاحِدٍ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يُعْلِلُوا خَبَرًا يَرُونَهُ مُعَارَضًا لِقَطْعِيٍّ خَارِجٍ هَذَا النِّطَاقِ، أَكَانَ قَاطِعًا قُرْآنِيًّا، أَوْ تَارِيخِيًّا، أَوْ إِجْمَاعِيًّا. إلخ؟!

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا قَعَدَهُ الشَّافِعِي (ت ٢٠٤هـ)، فِي اشْتِرَاطِ خُلُوعِ الْمَتْنِ مِنْ قَادِحٍ أَوْ مُخَالَفَةِ الْأَقْوَى لِيَصِحَّ الْحَدِيثُ، فِي قَوْلِهِ: «لَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَكْثَرِ صَدَقِ الْحَدِيثِ وَكَذِبِهِ إِلَّا بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ وَكَذِبِهِ، إِلَّا فِي الْخَاصِّ الْقَلِيلِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ فِيهِ:

بأن يُحَدَّثَ الْمُحَدَّثُ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ.

أَوْ مَا يَخَالِفُهُ مَا هُوَ أَثْبَتٌ وَأَكْثَرُ دَلَالَاتِ بِالْصَّدَقِ مِنْهُ»^(٢).

وَعَلَى مَنَوَالِ هَذَا التَّقْعِيدِ جَرَتْ صِيَاغَةُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (ت ٣٢٧هـ) لِقَاعِدَتِهِ الَّتِي أَسَّسَ عَلَيْهَا الْمَعْيَارَ الْعِلْمِيَّ لِتَعْلِيلِ الْأَخْبَارِ، حَيْثُ قَالَ: «يُقَاسُ صَحَّةُ الْحَدِيثِ بَعْدَالَةِ نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ»^(٣).

فَقَوْلُهُ: «يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ» جَمَعَ بِهِ الْأَصْلِيْنَ الَّذَيْنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّافِعِي فِي كَلَامِهِ، فَإِنَّ أَيَّ حَدِيثٍ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ، أَوْ يَخَالِفُهُ مَا هُوَ أَثْبَتٌ وَأَكْثَرُ دَلَالَاتِ بِالْصَّدَقِ مِنْهُ: لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ.

(١) انظر أمثلة لهذا النوع من الإعلال في شرح ابن رجب لـ «علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤-٦٢٥).

(٢) «الرسالة» (ص/ ٣٩٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٥١).

المطلب الثالث

الاكتفاء بتعليل الإسناد عادة المحدثين إذا استنكروا المتن

إنَّ المتنَّ الباطلة لما كانت تأتي في الغالبِ الأعمِّ من جهة الضعفاء والمُتروكين، صار المُحدِّثون إذا استنكروا الحديثَ نَظَّروا في سَنَدِهِ، فَوَجَدُوا ما يُبَيِّنُ وَهْنَهُ فيذكرُونَهُ، فَيَسْتَغْنونَ بذلك عن التَّصريحِ بِحَالِ المتنِّ.

وهذا ما تراه شائعاً في كُتُبِ المَوْضُوعَاتِ والعِلَلِ، وما يُعَلِّمُ مِنَ الأحاديثِ في التَّراجِمِ؛ تجدُ غالبَ ذلك ممَّا يُنْكَرُ مِثْنُهُ حَقِيقَةً، وَلَكِنَّ الأئِمَّةَ يَسْتَغْنونَ عن بيانِ ذلك اختصاراً بقولهم: (مُنْكَر) ونحوه، أو بالكلام في الرَّأْيِ والتَّنْبِيهِ على خَلَلِ الإسنادِ، إذ لا حاجة للاستمرارِ بعدها في كشفِ نكارةِ المتنِّ إذا انهارَ السَّنَدُ أمامَ النِّقَدِ^(١).

فَجِئَ أن كانت هذه الطَّرِيقَةُ هي الأصلَ في نقدِ المحدثين، وكانت مُنْكَرَاتِ الضَّعْفاءِ والمُتروكين أكثرَ من مُنْكَرَاتِ الثَّقَاتِ بما لا يُقَارَنُ: ظَنُّ مَنْ ظَنُّ مِنْ خِلَالِ مَلاحِظَتِهِ لِمَعْمَلِ المحدثين أنَّ أَكْثَرَ الأحاديثِ المُنْكَرَةِ في مَتْنِهَا لم يَرَعْهَا المُحدِّثونَ اهتماماً، وأنَّ أَغْلَبَ نظرهم مُنْصَرَفٌ إلى الإسنادِ فقط، بدليل خلوِّ أحكامهم من التَّنْبِيهِ على نكارةِ تلك المتنِّ!

(١) انظر «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٦٤)، و«منهج النقد عند المحدثين» (ص/٤٧)، و«مرويات البيرة النبوية» (ص/١٧) كلاهما لـ د. أكرم العمري.

والحقيقة ما أوضحناه لك، أَنَّ المُحدِّثين فعلاً قد تَفَحَّصُوا سند الحديث ومُتَنَهُ، وَأَنَّ نَقْدَهُم للسُّنَدِ في حَقِيقَتِهِ هو لمصلحة المتن، لكن آثَرُوا بَيَاناً ما في سُنَدِ الرِّوَايَةِ المُنْكَرَةِ مِن كَذَابٍ أَوْ مَتْرُوكٍ، دون تَكْلُفٍ شَرَحَ ما في المتنِ مِن عيوب، اكتفاءً بِبُطْلَانِ مُصَدِّرِهَا عن إِبْطَالِ مَخْبَرِهَا؛ وهذا - كما قلنا - في الغالب.

ولكن لَمَّا غفل بعضُ المعاصرين عن هذه العادة، ظَنُّوا أَنَّ المُحدِّثَ ليس له أَن يَتَعَرَّضَ لِلنَّقْدِ مِن جِهَةِ المَتَنِ أَصْلًا! وكأنَّهُم تَوَهَّمُوا ذلك مِن حَصْرِ بَعْضٍ مِّن كُتُبٍ في عِلْمِ المِصْطَلَحِ وَظِيفَةِ المُحدِّثِ في نَقْدِ الإسنادِ فقط^(١)، وقول بعض المُحَقِّقِينَ أَنَّ صِحَّةَ الحديثِ إِنَّمَا تُحْصَلُ بِمَعْرِفَةِ الرِّوَاةِ وَمَرَاتِبِهِمْ^(٢)!

غير أَنَّ في هذا الإِطْلَاقَ نَظْرًا! ولو أَنَا سَلَّمْنَا صِحَّتَهُ، فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الغَالِبِ الأَعْمَ لا مطلقًا، ويكون مَقْصُودُ مَنْ أَطْلَقَهُ: أَنَّ النَّقْدَ مِن جِهَةِ الإسنادِ هو مِن خِصَائِصِ المُحدِّثِ المُتَأَخَّرِ خَاصَّةً، لِمَا قَرَرْنَا أَنفًا مِن أَنَّ أَغْلَبَ ما تَجِيءُ التَّنَكُّيرُ فِي المَتُونِ مِن جِهَةِ الضَّعْفَاءِ وَالمَتْرُوكِينَ، فَانْتَفِي بِالرُّسُومِ الإسنادِيَّةِ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ، لَكُونِ مَرَاتِبِ الرِّوَاةِ مُبْتَنًىةً مِنَ الأساسِ عَلَى سَابِقِ نَظَرِ المُتَقَدِّمِينَ فِي مُتُونِ مَرَوِيَّاتِهِمْ.

لكن إِذَا ما اسْتَبَانَ لِلْمُحدِّثِ مَخَالَفَةُ مَتَنِ لَوَاقِعٍ قُطْعِيٍّ، فَإِنَّ «اعتبارَ الواقعِ حينئِذٍ أَوَّلِي مِن المَشْيِ عَلَى القَوَاعِدِ، وَإِنَّمَا القَوَاعِدُ لِلْفَصْلِ فِيما لم يَنْكشِفِ أَمْرُهُ مِن الخَارِجِ عَلَى وَجْهِه»^(٣).

فالحقُّ أَن يُقَالَ هُنَا:

أَنَّ أَثَمَّةَ الحديثِ كَانُوا حَقًّا أَدَقُّ نَظْرًا، وَأَبْعَدَ غَوْرًا، وَأَهْدَأَ بَالًا، حِينَ لَمْ يَجْرُوا فِي نَقْدِ المَتَنِ الأَشْوَاطِ البَعِيدَةِ الَّتِي جَرَوْهَا فِي نَقْدِ السُّنَدِ؛ ذَلِكَ لِاعتِبَارِ

(١) كما يُفْهَمُ مِن عِبَارَةِ لابنِ القَطَّانِ الفَاسِي فِي «بيان الوهم والإيهام» (٣١٧/٥)، ولابنِ حِجَرٍ فِي «نكته عَلَى مُقَدِّمَةِ ابنِ الصَّلَاحِ» (٤٥٤/١).

(٢) انْظُرْ «شرح علل الترمذي» لابنِ رَجَبٍ (٤٦٧/٢).

(٣) «فيض الباري» لِلْكَشْمِيرِيِّ (١٣٠/٤).

مَنْهَجِيَّ لِحَظُوهُ مِنْ مَجْمُوعِ أدَلَّةِ الشَّرْعِ، وَهُوَ أَنَّ «اعْتِقَادَ الْإِسْتِشْكَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ»^(١).

فَقَدْ يَرَى الْمُحَدِّثُ الْحَدِيثَ مُشْكَلاً فِي ذَهْنِهِ، مُتَشَابِهاً لَهُ فِي فَهْمِهِ، لَكِنَّهُ عَلَى بَالٍ بِأَنَّ الْخَلَلَ فِي ظَنِّ الْبُطْلَانِ أَكْثَرُ جَدًّا مِنَ الْخَلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَرُويها الثَّقَاتُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْمُسْكَلِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مَا يَسْتَشْكَلُ أَحَدُهُمْ آيَةً أَوْ حَدِيثًا، فَيَأْتِي مِنْ يُجَلِّي وَجَهَ هَذَا الْإِسْكَالِ، وَيَكْشِفُ الشُّبُهَةَ بِمَزِيدِ مُوَضِّحَاتٍ فَتَحَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ^(٢).

فَإِذَا مَا اسْتَبَانَتِ فِي الْمَتَنِ عِلَّةُ قَادِحَةٍ وَاضِحَةٍ، وَرَكَكَتْ إِلَى إِثْبَاتِهَا نَفْسُهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَوْفَى النَّظَرَ فِي مَا قَدْ يَرْفَعُهَا؛ فَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ فِيمَا يُطْلَبُ مِنْهُ، فَيَجُوزُ لَهُ تَعْلِيلُ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ بِخَاصَّةٍ، «كَمَا أَنَّ غَيْرَهُ لَا أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلنَّقْدِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَا يُوجِبُهُ، فَلَهُ هُوَ ذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَا يُوجِبُهُ، بَلْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ»^(٣).

وَلَقَدْ تَعَرَّضَ كَثِيرٌ مِنْ أئمَّةِ الْحَدِيثِ لِلنَّقْدِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ، وَالَّذِي يَغْنِينَا مِنْ ذَلِكَ: إِثْبَاتُ نَمَازِجٍ فِي ذَلِكَ مِنْ تَطْبِيقَاتِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَذَلِكَ لِتَكْمَلِ الصُّورَةِ فِي ذَهَنِ الْقَارِئِ لَطَبِيعَةِ نَقْدِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ تَطْبِيقَاتِ عَلَمَيْنِ شَامِخَيْنِ مِنْ أَسْيَادِهِمْ، وَلِيَزُولَ الْارْتِيَابُ بَعْدُ عَنِ الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانُ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، فَتُسْتَأْصَلَ حُجَّةٌ مَن يَدَّعِي تَبَاعُدَهُمَا عَنِ نَقْدِ الْمَتُونِ مِنْ جَذْرِهَا، وَتُكْفَى يَدُ الْجَهَالَةِ عَنِ تَشْطِيبِ مَا لَمْ يَرْقُهَا مِنْ أَخْبَارِ كِتَابَيْهِمَا.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٩٣).

(٢) انظر قريباً من هذا المعنى «دفاع عن السنة ورد شبه المنتشرقين» لمحمد أبو شُهبة (ص/٤٣)، علي أنه أخطأ في بعض التمثيل لهذه الأحاديث المتشابهة غير مفهوم العبارة، كجعله أحاديث الصفات الإلهية من هذا الصنف لأجل استحالة ظاهرها في نظره، والمخرج الذي ارتأه من هذا الإشكال هو تفويض علم حقيقة هذه الأحاديث إلى الله ﷻ، أو تأويلها بما يوافق العقل وما أحكم من الثقل.

(٣) «توجيه النظر» (٢/٧٤٣).